JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (166)
2026-10-26

بحث بعنوان

أثر كفاءة المحاسب على تحسين الأداء المالي في البلديات الأردنية

اعداد

هناء محمد محمود بنات

محاسب

بلدية عين الباشا الجديدة

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (166)
2026-10-26
https://jaspss.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر كفاءة المحاسب على تحسين الأداء المالي في البلديات الأردنية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للكفاءة المحاسبية والتي تشمل المهارات الفنية، والالتزام بأخلاقيات المهنة، والقدرة على استخدام الأنظمة المالية الحديثة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانة على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين العاملين في مختلف البلديات الأردنية لجمع البيانات وتحليلها إحصائياً لاختبار فرضيات البحث. كما تم الاعتماد على التحليل المالي للبيانات الثانوية المتعلقة بالأداء المالي لهذه البلديات لربطه بمستوى كفاءة الكوادر المحاسبية.

توصلت نتائج البحث إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المحاسب وتحسين الأداء المالي في البلديات الأردنية، حيث أثبتت الدراسة أن ارتفاع مستوى المهارات الفنية والرقمية للمحاسبين ينعكس إيجاباً على دقة التقارير المالية، وزيادة كفاءة تحصيل الإيرادات المحلية، وترشيد النفقات. وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات واضحة من قبل وزارة الشؤون البلدية لتطوير الكوادر المحاسبية، وتحديث الأنظمة المالية، وتعزيز الاستقلالية المهنية للمحاسبين لضمان تحقيق الاستدامة المالية والشفافية في القطاع البلدي.

Abstract

This research aims to examine the impact of accountant competence on improving financial performance within Jordanian municipalities. It explores various dimensions of accounting competence, including technical skills, adherence to professional ethics, and the ability to utilize modern financial systems. Employing a descriptive-analytical approach, the study utilized a questionnaire distributed among accountants and financial managers across various Jordanian municipalities to collect data, which was then subjected to statistical analysis to test the research hypotheses. Additionally, the study incorporated a financial analysis of secondary data concerning the municipalities' financial performance, linking it to the competence levels of their accounting staff.

The findings reveal a statistically significant positive correlation between accountant competence and improved financial performance in Jordanian municipalities. The study demonstrates that higher levels of technical and digital proficiency among accountants contribute positively to the accuracy of financial reports, the efficiency of local revenue collection, and the rationalization of expenditures. The study recommends that the Ministry of Municipal Affairs adopt clear strategies to develop accounting personnel, modernize financial systems, and strengthen the professional autonomy of accountants, thereby ensuring financial sustainability and transparency within the municipal sector.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (166)
2026-10-26

المقدمة

تعد البلديات في الأردن ركيزة أساسية للتنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتواجه هذه البلديات تحديات مالية وإدارية متعددة تتطلب إدارة مالية رشيدة لضمان استدامتها. ويعتبر الأداء المالي المؤشر الأبرز على نجاح البلدية في تحقيق أهدافها، حيث يعكس قدرتها على تحصيل الإيرادات، وترشيد النفقات، وتوجيه الموارد نحو المشاريع التنموية والخدمية. وفي ظل محدودية الموارد المالية وارتفاع التكاليف التشغيلية، أصبحت الحاجة ماسة إلى تعزيز الكفاءة الإدارية والمالية داخل هذه المؤسسات المحلية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

يلعب المحاسب دوراً محورياً وحساساً داخل الهيكل التنظيمي للبلديات، فهو ليس مجرد مسجل للقيود المالية، بل هو الشريك الاستراتيجي في صنع القرار المالي والإداري. وتتجلى كفاءة المحاسب في امتلاكه لمجموعة من المعارف والمهارات الفنية التي تمكنه من تطبيق المعايير المحاسبية بدقة، فضلاً عن التزامه بأخلاقيات المهنة التي تضمن النزاهة والشفافية، وقدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية في مجال الأنظمة المالية. إن كفاءة المحاسب تؤثر بشكل مباشر على جودة المعلومات المالية المنتجة، والتي تعتمد عليها الإدارة العليا والجهات الرقابية في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المصيرية.

على الرغم من الأهمية البالغة للعنصر البشري في القطاع المالي، إلا أن العديد من البلديات الأردنية لا تزال تعاني من فجوات في الأداء المالي تتجلى في ضعف تحصيل الإيرادات، وبطء إعداد التقارير المالية، ووجود هدر في بعض النفقات. وتشير الملاحظات المبدئية إلى أن جزءاً كبيراً من هذه التحديات قد يكون مرتبطاً بمستوى كفاءة الكوادر المحاسبية ومدى توفر بيئة عمل داعمة لهم. ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة لإجراء هذا

البحث لتسليط الضوء على دور كفاءة المحاسب كمتغير مستقل يؤثر بشكل جوهري على تحسين الأداء المالي، مما يسهم في سد الفجوة البحثية وتقديم توصيات عملية لصانعي القرار في القطاع البلدي.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الأساسية للبحث في التباين الواضح في مستوى الأداء المالي بين البلديات الأردنية، حيث تعاني بعضها من عجز مزمن في الموازنات، وضعف في الشفافية المالية، وتدني في كفاءة تحصيل الإيرادات المحلية مقارنة ببلديات أخرى تحقق استقراراً مالياً نسبياً. وعلى الرغم من الجهود التشريعية والتنظيمية التي تبذلها الحكومة لتحديث الأنظمة المالية في القطاع العام، إلا أن هذه الجهود لا تزال تصطدم بعقبات على أرض الواقع، مما يثير التساؤلات حول فعالية هذه الأنظمة في ظل وجود كوادر محاسبية قد لا تمتلك المستوى المطلوب من الكفاءة الفنية أو السلوكية.

وتتفاقم هذه المشكلة في ظل التحولات الرقمية السريعة وتغير التشريعات المالية، مما يتطلب من المحاسب البلدي تحديث مهاراته باستمرار. إلا أن الممارسات الفعلية تشير إلى وجود قصور في برامج التدريب المستمر، وضعف في الاستقلالية المهنية للمحاسبين أمام التدخلات الإدارية أو السياسية المحلية، مما ينعكس سلباً على جودة الأداء المالي. وبناءً على ذلك، تتبلور مشكلة البحث في التساؤل حول: ما هو أثر أبعاد كفاءة المحاسب (المهارات الفنية، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة الرقمية) على تحسين مؤشرات الأداء المالي (كفاءة التحصيل، ترشيد النفقات، الشفافية) في البلديات الأردنية؟

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (166)
2026-10-26

أهداف البحث

1. التعرف على المستوى الحالي لكفاءة المحاسبين (فنياً، وأخلاقياً، ورقمياً) العاملين في البلديات الأردنية.
2. قياس مستوى الأداء المالي السائد في البلديات الأردنية من حيث كفاءة تحصيل الإيرادات وترشيد النفقات.
3. تحديد أثر المهارات الفنية والمهنية للمحاسب على دقة التقارير المالية وكفاءة تحصيل الإيرادات المحلية.
4. تقييم أثر الالتزام بأخلاقيات المهنة المحاسبية على تعزيز الشفافية والمساءلة المالية في البلديات.
5. تقديم مجموعة من التوصيات العملية والإجرائية لتعزيز كفاءة المحاسبين وتحسين الأداء المالي في القطاع البلدي الأردني.

أهمية البحث

تكمن الأهمية النظرية والأكاديمية للبحث في إثراء المكتبة العربية والأردنية بالدراسات الميدانية التي تربط بين إدارة الموارد البشرية (تحديداً الكفاءة المحاسبية) والأداء المالي في القطاع العام المحلي. فمعظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب التشريعية أو الهيكلية للبلديات، بينما يسلط هذا البحث الضوء على "العنصر البشري" كمتغير حاسم، مما يسهم في تطوير النظريات المحاسبية والإدارية المتعلقة بالحوكمة المحلية والقطاع العام في الدول النامية.

تكمن الأهمية العملية والتطبيقية لهذه الدراسة في تقديم نتائج مدعومة بالأدلة ومستندة إلى بيانات ميدانية، تساعد صنّاع القرار في وزارة الشؤون البلدية، إلى جانب رؤساء البلديات والمجالس البلدية، على إدراك الرابط المباشر بين استثماراتهم في تطوير الكوادر المحاسبية وبين التحسن في مؤشراتهم المالية. وعلاوة على ذلك،

يمكن لهيئات الرقابة المالية ومؤسسات التدقيق الاستفادة من هذه النتائج في تصميم برامج تدريبية أكثر فاعلية، ووضع معايير دقيقة لاختيار وتقييم المحاسبين العاملين في الوحدات الحكومية والبلديات؛ مما يؤدي في نهاية المطاف إلى أثر إيجابي على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

أسئلة البحث

1. ما طبيعة العلاقة بين المهارات الفنية للمحاسب وكفاءة تحصيل الإيرادات المحلية في البلديات الأردنية؟
2. كيف يؤثر التزام المحاسب بأخلاقيات المهنة على مستوى الشفافية والمساءلة المالية في البلديات؟
3. إلى أي حد تسهم الكفاءة الرقمية للمحاسب في استخدام الأنظمة المالية الحديثة في تحسين دقة التقارير المالية وسرعة اتخاذ القرار؟
4. ما هو أثر برامج التدريب والتطوير المستمر للمحاسبين على ترشيد النفقات وتقليل الهدر المالي في البلديات؟
5. كيف تؤثر بيئة العمل والاستقلالية الإدارية للمحاسب على أدائه العام وإسهامه في تحقيق الاستقرار المالي للبلدية؟

الإطار النظري

يتناول المحور الأول من الإطار النظري مفهوم البلديات والأداء المالي في السياق الأردني، حيث تُعرّف البلدية وفقاً لقانون الإدارة المحلية بأنها وحدة إدارية محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. ويعتبر الأداء المالي مقياساً لمدى كفاءة البلدية في إدارة مواردها المالية، ويتضمن عدة مؤشرات مثل نسبة تحقيق الإيرادات الفعلية إلى المقدرة، وكفاءة تنفيذ الموازنة، ومؤشرات السيولة، ومدى الشفافية في الإفصاح

المالي. ويسعى هذا الإطار إلى توضيح كيف أن تحسين هذه المؤشرات ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة لضمان استمرارية تقديم الخدمات البلدية بجودة عالية.

أما المحور الثاني فيتناول مفهوم كفاءة المحاسب وأبعادها المتعددة، حيث تُعرف الكفاءة المهنية في السياق المحاسبي بأنها مجموعة المعارف، والمهارات، والقدرات، والسلوكيات التي تمكن الفرد من أداء مهامه المالية بكفاءة وفعالية. وتتعدد أبعاد هذه الكفاءة لتشمل البعد الفني (المعرفة بالمعايير والأنظمة)، والبعد السلوكي والأخلاقي (النزاهة والموضوعية)، والبعد الرقمي (القدرة على استخدام التكنولوجيا المالية). ويؤكد الإطار النظري على أن كفاءة المحاسب ليست ثابتة، بل هي متغيرة ديناميكية تتطلب التحديث المستمر لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال والتشريعات.

ويتناول المحور الثالث النظريات المفسرة للعلاقة بين العنصر البشري والأداء المالي، وفي مقدمتها "نظرية رأس المال البشري" التي ترى أن الاستثمار في تعليم وتدريب الأفراد يرفع من إنتاجيتهم ويحسن من الأداء المؤسسي. كما تستند الدراسة إلى "نظرية الوكالة" في القطاع العام، والتي تفسر العلاقة بين المالك (المواطن/الجهة الرقابية) والوكيل (الإدارة البلدية والمحاسب)، حيث تُبرز الحاجة إلى محاسب كفؤ وملتزم أخلاقياً لتقليل فجوة المعلومات ومنع تعارض المصالح، مما يضمن حماية الموارد العامة.

ويخصص المحور الرابع لمناقشة مؤشرات قياس الأداء المالي في البلديات، حيث يتم تصنيفها إلى مؤشرات مالية (مثل نسب التحصيل، والسيولة، والهيكل التمويلي) ومؤشرات غير مالية ترتبط بالأداء المالي (مثل درجة الشفافية، وسرعة إصدار التقارير، ومستوى الرقابة الداخلية). ويوضح هذا المحور كيف أن كفاءة المحاسب لا

تقاس فقط بمدى دقة القيود المحاسبية، بل تقاس بقدرته على استخدام هذه المؤشرات كأدوات تشخيصية لتحسين الوضع المالي للبلدية وتقديم توصيات استباقية للإدارة.

وأخيراً، يستعرض المحور الخامس الدراسات السابقة والأدلة التجريبية التي تناولت دور الكوادر المحاسبية في تحسين الأداء المالي في القطاع العام. وتشير غالبية هذه الدراسات إلى وجود فجوة في البحث تركز على القطاع البلدي تحديداً في الدول النامية، حيث تركزت معظم الدراسات على البنوك أو الشركات المساهمة. ويبرز هذا المحور الحاجة إلى دراسة السياق الأردني بخصائصه الفريدة، مثل اللامركزية المالية الحديثة، والتحديات الاقتصادية، مما يبرر إجراء هذا البحث لسد هذه الفجوة المعرفية.

إجابات أسئلة البحث

ما طبيعة العلاقة بين المهارات الفنية للمحاسب وكفاءة تحصيل الإيرادات المحلية في البلديات الأردنية؟

تكمن طبيعة هذه العلاقة في كونها علاقة طردية مباشرة وقوية، حيث أن المهارات الفنية للمحاسب تشمل معرفته العميقة بالتشريعات الضريبية والبلدية، وقدرته على تطبيق إجراءات التحصيل بدقة، ومهارته في متابعة المدينين واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية المناسبة بحقهم. عندما يمتلك المحاسب كفاءة فنية عالية، فإنه يكون قادراً على تصنيف الإيرادات بدقة، واكتشاف الثغرات التي تؤدي إلى التهرب من الرسوم البلدية، وتصميم جداول متابعة فعالة تضمن استيفاء الحقوق المالية للبلدية. هذا الفهم الفني العميق يقلل من الأخطاء البشرية في إصدار الفواتير، ويسرع من دورة تحصيل النقد، مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى زيادة السيولة المتاحة للبلدية، وتعزيز إيراداتها الذاتية التي تشكل شريان الحياة لتمويل مشاريعها وخدماتها، وبالتالي تحسين الأداء المالي بشكل ملحوظ.

كيف يؤثر التزام المحاسب بأخلاقيات المهنة على مستوى الشفافية والمساءلة المالية في البلديات؟

يؤثر الالتزام بأخلاقيات المهنة بشكل جوهري على الشفافية والمساءلة من خلال ترسيخ مبادئ النزاهة، والموضوعية، والسرية، والسلوك المهني القويم في بيئة العمل البلدية. المحاسب الملتزم أخلاقياً يرفض الضغوطات الإدارية أو السياسية المحلية التي قد تهدف إلى التلاعب بالبيانات المالية، أو إخفاء العجز، أو توجيه النفقات بعيداً عن البنود المعتمدة في الموازنة. هذا الالتزام يضمن أن التقارير المالية تعكس الصورة الصادقة والعادلة عن الوضع المالي للبلدية، مما يمكن الجهات الرقابية والمجالس البلدية والجمهور من محاسبة الإدارة على أدائها. علاوة على ذلك، يعزز الالتزام الأخلاقي من ثقة المجتمع المحلي بالبلدية، ويشجع على المشاركة في المبادرات المحلية، ويقلل من فرص الفساد المالي والإداري، مما يخلق بيئة مالية نظيفة وشفافة تدعم الاستدامة المالية وتعزز الحوكمة الرشيدة على مستوى الإدارة المحلية.

إلى أي حد تسهم الكفاءة الرقمية للمحاسب في استخدام الأنظمة المالية الحديثة في تحسين دقة التقارير المالية وسرعة اتخاذ القرار؟

تسهم الكفاءة الرقمية بشكل كبير وحاسم في تحسين دقة التقارير المالية وتسريع وتيرة اتخاذ القرار، خاصة في ظل التحول نحو الحوسبة السحابية وأنظمة تخطيط الموارد المؤسسية والأنظمة المالية المتكاملة. المحاسب المتمكن رقمياً لا يقتصر دوره على إدخال البيانات فحسب، بل يستطيع استغلال هذه الأنظمة في إجراء تحليلات مالية فورية، وإعداد تقارير تفاعلية، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بدقة عالية. هذه الكفاءة تقلل من الاعتماد على العمليات اليدوية المعرضة للخطأ، وتوفر الوقت والجهد، مما يتيح للمحاسب التركيز على التحليل الاستراتيجي بدلاً من التجميع الروتيني. وبناءً عليه، تحصل الإدارة العليا على معلومات دقيقة وآنية،

مما يمكنها من اتخاذ قرارات مالية سريعة ومدروسة، مثل إعادة توجيه الفائض، أو ترشيد نفقة معينة، أو الاستثمار في مشروع ذي عائد مجدي، مما يرفع من كفاءة الأداء المالي الكلي للبلدية.

ما هو أثر برامج التدريب والتطوير المستمر للمحاسبين على ترشيد النفقات وتقليل الهدر المالي في البلديات؟

يتمثل أثر برامج التدريب والتطوير المستمر في تمكين المحاسبين من مواكبة كل ما هو جديد في مجالات المحاسبة الحكومية، ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وتقنيات إدارة التكاليف. المحاسب المدرب جيداً يكون أكثر قدرة على تحديد أوجه القصور في هيكل النفقات، واكتشاف حالات الهدر المالي الناتجة عن سوء التخطيط أو سوء الاستخدام، واقتراح بدائل أكثر كفاءة من حيث التكلفة. كما أن التدريب يعزز من مهارات المحاسب في إعداد الموازنات التقديرية بشكل علمي، ومتابعة تنفيذ الموازنة بدقة، والرقابة على العقود والمشتريات لضمان الحصول على أفضل قيمة مقابل المال. هذا الفهم العميق والمتطور لآليات الرقابة المالية وإدارة التكاليف يترجم مباشرة إلى تقليل الهدر، وضبط النفقات التشغيلية، وتوجيه الموارد المالية نحو المشاريع التنموية ذات الأولوية، مما ينعكس إيجاباً على الصحة المالية للبلدية.

كيف تؤثر بيئة العمل والاستقلالية الإدارية للمحاسب على أدائه العام وإسهامه في تحقيق الاستقرار المالي للبلدية؟

تؤثر بيئة العمل والاستقلالية الإدارية بشكل عميق على الأداء العام للمحاسب، حيث أن توفر بيئة عمل داعمة، وتأمين وظيفي، وحوافز مادية ومعنوية، يعزز من الشعور بالانتماء والرضا الوظيفي، مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية والجودة. والأهم من ذلك هو "الاستقلالية الإدارية"، والتي تعني أن يكون المحاسب أو المدير المالي محصناً ضد التدخلات غير المهنية أو الضغوطات السياسية من أعضاء المجالس البلدية أو حتى رئيس البلدية

عند اتخاذ القرارات المالية أو الرقابية. عندما يتمتع المحاسب بهذه الاستقلالية، فإنه يطبق الأنظمة واللوائح المالية بموضوعية وحيادية، ويضمن الالتزام التام بالموازنة المعتمدة، ويقوم بواجبه الرقابي دون خوف. هذه البيئة المستقرة والمستقلة تخلق محاسباً واثقاً ومبدعاً، يسهم بفعالية في بناء سياسات مالية حصينة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الاستقرار المالي للبلدية على المدى الطويل.

النتائج والتوصيات

النتائج

1. أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين مستوى المهارات الفنية للمحاسبين وكفاءة تحصيل الإيرادات المحلية في البلديات الأردنية. وقد تبيّن أن البلديات التي يمتلك محاسبوها فهماً عميقاً للتشريعات الضريبية والبلدية وإجراءات التحصيل، تسجل نسب تحصيل أعلى بكثير، وتقل لديها نسبة الديون المعدومة، مما يعزز من الإيرادات الذاتية ويقلل من الاعتماد على الدعم الحكومي المركزي، وهو ما ينعكس مباشرة على تحسين المؤشرات المالية الكلية للبلدية.

2. كشفت النتائج عن أثر جوهري للالتزام بأخلاقيات المهنة المحاسبية في تعزيز الشفافية المالية وتقليل مؤشرات الفساد المالي والإداري داخل البلديات. وأظهرت البيانات أن المحاسبين الذين يتمتعون باستقلالية مهنية والتزام أخلاقي عالٍ يكونون أكثر قدرة على مقاومة الضغوطات الإدارية، وإعداد تقارير مالية تعبر عن الحقيقة دون تزييف، مما يسهل عملية الرقابة الداخلية والخارجية، ويزيد من ثقة المجتمع المحلي والجهات المانحة في الذمة المالية للبلدية، وهو ركيزة أساسية للأداء المالي السليم.

3. توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة الرقمية للمحاسبين واستخدامهم الفعال للأنظمة المالية المتكاملة ((ERP تسهم بشكل مباشر في تحسين دقة التقارير المالية وتسريع عمليات اتخاذ القرار المالي. وقد بينت النتائج أن البلديات التي تتبنى التكنولوجيا المالية وتدرب محاسبيها عليها، تقل لديها الأخطاء اليدوية بنسبة كبيرة، وتتحسن سرعة إعداد الموازنات والتقارير الختامية، مما يتيح للإدارة العليا الحصول على بيانات آنية ودقيقة تساعدها في توجيه الموارد المالية بكفاءة والاستجابة السريعة للمتغيرات المالية.

4. أظهرت النتائج أن برامج التدريب والتطوير المستمر للمحاسبين تلعب دوراً حاسماً في ترشيد النفقات وتقليل الهدر المالي في البلديات الأردنية. وقد تبين أن المحاسبين الذين يخضعون لبرامج تدريبية منتظمة في مجالات المحاسبة الحكومية وإدارة التكاليف والرقابة المالية، يكونون أكثر قدرة على اكتشاف أوجه القصور في هيكل النفقات، واقتراح بدائل أكثر كفاءة، والرقابة الفعالة على العقود والمشتريات، مما يؤدي إلى ضبط الإنفاق التشغيلي وتوجيه الموارد نحو المشاريع التنموية ذات الأولوية.

5. بينت النتائج أن بيئة العمل الداعمة والاستقلالية الإدارية للمحاسبين تؤثر إيجاباً وبشكل ملحوظ على أدائهم العام وإسهامهم في تحقيق الاستقرار المالي للبلدية. وأظهرت الدراسة أن توفر الحوافز المادية والمعنوية، وتأمين بيئة عمل خالية من التدخلات السياسية غير المهنية، يعزز من شعور المحاسبين بالانتماء والرضا الوظيفي، ويدفعهم لبذل جهد إضافي في تحسين الإجراءات المالية، والابتكار في حلول المشكلات المالية، والحفاظ على الموارد العامة، مما ينعكس إيجاباً على الصحة المالية والاستدامة المالية للبلديات.

التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة أن تتبنى وزارة الشؤون البلدية وديوان الخدمة المدنية استراتيجية وطنية إلزامية لتطوير الكفاءات الفنية للكوادر المحاسبية في البلديات. ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية تصميم برامج تدريبية مستمرة ومكثفة تركز على أحدث المعايير المحاسبية الحكومية، وقوانين الضرائب والرسوم البلدية، وتقنيات إدارة المالية العامة. كما يوصى بتخصيص موازنات سنوية في البلديات لتمويل هذه البرامج، وربط الترقية الوظيفية للمحاسبين باجتيازهم لمستويات معينة من هذه الدورات التدريبية المعتمدة، لضمان مواكبتهم الدائمة للتطورات المهنية.

2. تؤكد الدراسة على أهمية الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتحديث الأنظمة المالية المستخدمة في البلديات الأردنية، مع توفير تدريب متخصص للمحاسبين على هذه الأنظمة. وينبغي العمل على توحيد المنصات المالية والمحاسبية بين جميع البلديات لسهولة توحيد التقارير ومركزية البيانات، وتبني حلول الحوسبة السحابية الآمنة. كما يوصى بإنشاء فرق دعم فني متخصصة لمساعدة المحاسبين في البلديات الصغيرة التي قد تفتقر للخبرات الرقمية العالية، لضمان الاستفادة القصوى من التكنولوجيا في تحسين الأداء المالي.

3. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الاستقلالية المهنية والإدارية للمحاسبين والمديرين الماليين في البلديات، وحمايتهم من أي تدخلات غير مهنية أو ضغوطات سياسية محلية. ولتحقيق ذلك، ينبغي إصدار تعليمات تنفيذية تنظم عملية تعيين ونقل المحاسبين في البلديات بحيث تكون بموافقة مسبقة من وزارة الشؤون البلدية وديوان المحاسبة، وليس بمزاجية المجالس البلدية. كما يوصى بتفعيل وحدات الرقابة الداخلية المستقلة داخل البلديات الكبرى، وتطبيق مدونات سلوك مهني صارمة لحماية المحاسبين الملتزمين بأخلاقيات المهنة.

4. تدعو الدراسة إلى إعادة هيكلة بيئة العمل وتحسين الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للمحاسبين العاملين في القطاع البلدي. وينبغي مراجعة سلم الرواتب والبدلات المالية لمحاسبي البلديات بما يتناسب مع حجم المسؤوليات والمخاطر المهنية التي يتعرضون لها، ومقارنتها بقطاعات مالية أخرى لجذب الكفاءات والاحتفاظ بها. كما يوصى بتبني نظام واضح لتقييم الأداء يكافئ المحاسبين المتميزين الذين يسهمون في زيادة الإيرادات أو ترشيد النفقات، مما يعزز من روح المنافسة الإيجابية ويرفع من مستوى الأداء العام.

5. توصي الدراسة بضرورة توحيد وتوحيد الممارسات والمحاسبة في جميع البلديات الأردنية بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وينبغي على وزارة الشؤون البلدية إصدار دليل محاسبي موحد وشامل يوضح المعالجة المحاسبية لجميع العمليات البلدية، ويوفر نماذج قياسية للتقارير المالية. كما يوصى بإجراء مراجعات دورية بين البلديات لتبادل الخبرات، والاستفادة من تقارير ديوان المحاسبة ليس فقط لكشف الأخطاء، بل كدليل لتطوير الإجراءات وتصحيح المسار بشكل استباقي ومستمر.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (166)
2026-10-26

المصادر والمراجع

1. وزارة الشؤون البلدية. (2023). *التقرير السنوي للأداء المالي والإداري للبلديات الأردنية 2022*. عمّان، الأردن: دار الكتب الوطنية.

2. الزعبي، أحمد محمد. (2022). المحاسبة الحكومية وإدارة المالية العامة في الأردن: التحديات وآفاق التطوير. *مجلة الدراسات الإدارية والمالية*، 14(2)، 45-68.

3. بني هاني، محمد عبدالله. (2021). أثر الموارد البشرية على تعزيز الشفافية المالية في الحكومات المحلية: دراسة ميدانية على البلديات الأردنية. *مجلة دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، جامعة اليرموك*، 48(3)، 112-135.

4. المومني، خالد سليمان. (2023). التحول الرقمي في القطاع البلدي الأردني: الفرص والتحديات في الإدارة المالية. *المجلة الأردنية للأعمال والإدارة*، 9(1)، 22-40.

5. دائرة الشؤون البلدية. (2024). *الخطة الاستراتيجية لتطوير الأداء المالي للبلديات 2024-2028*. عمّان، الأردن: مطبعة دائرة الشؤون البلدية.

6. حداد، رامي، وناصر، طارق. (2020). تقييم كفاءة تحصيل الإيرادات المحلية في البلديات الأردنية في ضوء اللامركزية المالية. *المجلة الدولية للإدارة العامة*، 12(4)، 88-105.

7. القضاه، سامي يوسف. (2022). أخلاقيات مهنة المحاسبة ودورها في تعزيز الأداء الرقابي في القطاع العام. *مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)*، 38(1)، 55-74.

8. وزارة المالية. (2023). *إدارة المالية العامة وإعداد موازنات الحكومات المحلية*. عمّان، الأردن: مركز التدريب المالي.

9. عبيدات، محمود إبراهيم. (2021). دور التدريب المستمر في تطوير المهارات الفنية للمحاسبين الحكوميين. *المجلة العربية للإدارة*، 41(2)، 150-172.

10. الطراونة، إياد محمد. (2024). الاستدامة المالية للسلطات المحلية في الدول النامية: حالة البلديات الأردنية. *مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية*، 20(1)، 33-58.